

من المقاربة النظرية، بنية المتغير، الى الحتمية الرقمية في مقابل المنطق النظري  
د. هوادف رابح – جامعة خميس مليانة د. عباس عبد الرحمان – جامعة خميس مليانة

## ملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تبيان أهم الإشكالات الموجودة في عملية قياس المتغيرات السلوكية، بالرغم من تطور القياس النفسي خصوصاً مع التوفر الهائل للبرمجيات الاحصائية التي حاولت تضيق الفجوة بين الحتمية الرقمية والمنطق النظري، حيث ان استعمال القياس دائماً ما يكون لغرض تكميم المتغيرات السلوكية وهذا برغم من صعوبته لدى اغلب الباحثين إلا انه الجزء البسيط فيه، الا ان الإشكال الأساسي في عملية القياس يتمثل في الفجوة الموجودة بين الحتمية الرقمية في مقابل المنطق النظري، والذي حاولنا ان نفصل فيه ضمن هذه الورقة مقدمين أهم الحلول والتبريرات التي تساعد الباحث في تقليل هذه الفجوة وإعطاء نمط متناسق بين ما تفرزه عملية تأويل الأرقام وما يميله هذا الإطار النظري

**كلمات مفتاحية:** المقاربة النظرية، بنية المتغير، التأويل الراجع.

## Abstract:

This research paper aimed to show the most important problems in the process of measuring behavioural variables, despite the development of psychométriques, especially with the huge availability of statistical software that tried to narrow the gap between digital déterminisme and théorétique logic, as the use of measurement is always for the purpose of quantifying behavioural variables and this despite the It is difficult for most researchers, but it is the simple part in it, but the main problem in the measurement process is the gap that exists between digital determinism and theoretical logic, which we tried to separate in this paper, presenting the most important solutions and justifications that help the researcher reduce this gap and give a pattern Consistent between what is produced by the process of interpreting numbers and what this theoretical framework tends.

**Keywords:** theoretical approach, variable structure, retrospective interpretation.

## 1- مقدمة:

يعتبر السلوك الإنساني من أعقد المفاهيم التي لطالما بحث فيها العديد من العلماء والباحثين في شتى المجالات، حيث أنه كلما تطورت وتغيرت معالم هذه المجتمعات كلما اختلف السلوك وأصبح أكثر تعقيداً، لذلك فقد اهتمت به الكثير من العلوم وعلى رأسها العلوم الاجتماعية التي تبحث في جوهرها حول كيفية فهم السلوك، ولعل من أهم هذه العلوم الرائدة في هذا المجال علم النفس بكل فروعه، وهنا يظهر القياس النفسي كتخصص رائد في دراسة كل ما يتعلق بقياس المتغيرات السلوكية وتكميمها لتسهيل فهمها وتقريب منظور، هذه الأخير لاق الاهتمام في العقود الأخيرة والذي أصبح يحتل مكانة كبيرة في مجال قياس السلوك الإنساني.

إن البحث في قياس سلوك الإنساني والسعي الى تكميمها مما يسهل على العلوم الاخرى في العلوم الاجتماعية الى تصنيف هذه السلوكيات بين ما هو سوي وما هو غير سوي، يقودنا الى معرفة الطريقة المثلى التي نوظف بها علم القياس النفسي وما هي الأسس والمبادئ التي يفرضها هذا العلم والتي ينبغي على الباحث الالتزام بها والاعتماد عليها من اجل صير غور الإشكاليات المطروحة في قياس السلوك الإنساني، إذ نجد ان اغلب الباحثين يتهافتون الى استخدام احدث البرمجيات الاحصائية في عملية التحليل الإحصائي متناسين موضع هذه الأرقام والدرجات المحصلة في قدرتها على إعطاء معنى نظري محلي يتماشى مع مجتمع الدراسة، هذا لا يعني ان نرفض او نتناسى أهمية هذه البرمجيات الاحصائية التي

غطت الى درجة كبيرة الاحصاء التقليدي في عملية تقريب بين المنطق الرقمي وما تفرضه الأبنية النظرية، حيث ان هذه البرمجيات حاولت دائما ان تقدم تحليل إحصائي للمتغيرات السلوكية يتمشى الى حد كبير مع ما تتبناه الأطر النظرية التي نشأت فيها هذه المتغيرات السلوكية، إلا انه وجب أخذ الحذر والحيطه في استخدام هذه البرمجيات خصوصا وان اغلب أدوات التكميم المستعملة تفتقد لوجود أدلة كافية تقدم ضمانات لاستعمالها في قياس السلوك الانساني.

## 2- الإشكالية:

أن التطور الهائل في ايجاديات القياس النفسي في السنوات الأخيرة مما جعل هذا التطور يصاحبه برمجيات احصائية اكثر دقة وأكثر مصداقية بحيث يمكن لها غوص في مكنون المتغير السلوكي وإعطاء صورة اكثر علمية لطريقة تحليل الدرجات المحصلة من قياسه، إلا ان هذا التطور لم يشفع للباحثين في تغطية جوانب النقص التي لازالت تؤرقهم خصوصا في فيما يتعلق بموضوع الوثوقية في نتائج عملية قياس المتغيرات السلوكية بسبب افتقار أدوات تكميم المتغيرات السلوكية الى مؤشر الصلاحية فيها لان أصل هذه الأدوات هو أن تقيس بناءات نظرية مجردة، حيث أن هذا النوع من القياس يحتاج إلى أبنية نظرية تتضمن تلك المفاهيم حتى يتمكن الباحث من تحويل المفاهيم إلى مؤشرات يمكن قياسها ولكي يكون العلم مكتمل النمو والنضج فلا بد له من أساسيات قوية لبناء النظريات" (الوفاني، 1989م: 7). إلا أنه إذا كان الارتباط ضعيفا بين المفاهيم النظرية وما يمثلها من مؤشرات، تكون نتائج القياس غير متصلة بالخاصية المراد قياسها، وفي بعض الأحيان متناقضة معها (Plalock, H. M. 1970 :2) وعليه تكون عملية تأويل الدرجات بالرغم من عمق اساليب الاحصائية المستعملة غير صالح لعدم صلته بالقدرة أو الخاصية المستهدف قياسها. وهذا يعود بدرجة الاولى الى عدم إدراك الباحث أو ضحالة استيعابه لما يتحقق في الميدان الذي يقوم بدراسته ونقده له بموضوعية وصدق، لا يمكنه من إضافة أفكارا جديدة ذات علاقة صادقة ودقيقة بذلك الواقع المدروس. كما أن تلك الضحالة الفكرية تدفع بعض الباحثين إلى آلية النقل المدججة من هنا وهناك دون إدراكهم للخلافات النظرية لهذا العمل أو ذلك. مما ساهم في إيجاد إعاقات معرفية تطبيقية لا تتفق في أغلب الأحيان مع ملاحظة الواقع ومشاهدته. وهذا يدل على قصور في البناء المفاهيمي لدى بعض الباحثين الذين يعتمدون على عمليات النقل دون مراعاة للخلفيات الثقافية أو دون ربط الفكر بسياقه الاجتماعي على حد قول (عمار وآخرون، 1993م، 291). وحتى نستطيع مواجهة الأفكار بكل وعي وبصيرة، فإن صدق أداة البحث يجب أن تعكس القرائن الثقافية نظرا لحساسية الأداة لتلك القرائن طبقا لما أكده (Bizzo, N. 1996 :85, 87).

## 3- الإطار النظري:

ان تقديم هذه المداخلة ما هو الى بحث نقدي نبرز فيه العيوب والنقائص التي يقع فيها الباحثين والمختصين في عملية قياس المتغيرات السلوكية محاولين إبراز أهم التبريرات المقدمة لهذا النقد البناء الذي نراه يسير في نفس عملية بناء وتطوير القياس النفسي في الوطن العربي وذلك بالتطرق الى العناصر التالية:

### 1-3- الحاجة الى أدوات القياس

### 2-3- المقاربة النظرية للمتغيرات السلوكية

لكل فرد منا أنماطا سلوكية يمكن قياسها وتقديرها (أي تحويلها من صيغتها الوصفية إلى صيغتها الكمية). إلا أن هذا النوع من القياس يحتاج إلى أدوات قياس خاصة تختلف عن الأدوات المستخدمة في العلوم الطبيعية، وذلك لأن أداء الفرد يشترك فيه أكثر من خاصية، مما يزيد في تعقيد أدوات القياس وطريقة بنائها. والأكثر من ذلك أن السلوك البشري لا يمكن ملاحظته ورصده بصورة مباشرة، ولكن

يحتاج الأمر إلى بناء مؤشرات عملية تمثل البناء النظري الداخلي للمجرد للسلوك، على أساس أن المعرفة النظرية هي قاعدة أساسية للمعرفة التطبيقية، ولعل صعوبة القياس في العلوم الانسانية تعود إلى الاختلافات الفردية والكيونية غير المحددة للإنسان وما يصاحب ذلك من تغير مستمر في عمليات التعلم والنمو والرغبات الانسانية المختلفة ودور الوعي في ذلك (Cziko.G.1989:17) هذا بالإضافة إلى أن عدم كفاية نظريات التعلم التي يمكن أن توجه بناء المقاييس وتطبيقاتها قد ساهم في غموض العلاقة بين القدرة المراد قياسها وما يمثلها من أداء على حد قول. (Shepard,1991; 17)

ولعل المثال التالي يوضح كنه العلاقة بين القدرة والأداء. تعتبر القدرة الرياضية خاصية أو سمة، بينما حل مسائل على تلك القدرة يعتبر أداء يمثل تلك الخاصية وما يماثلها من أداء زاد في تعقيد أدوات القياس وطريقة بنائها.

من المؤكد أن عدم إدراك الباحث أو ضحالة استيعابه لما يتحقق في الميدان الذي يقوم بدراسته ونقده له بموضوعية وصدق، لا يمكنه من إضافة أفكار جديدة ذات علاقة صادقة ودقيقة بذلك الواقع المدروس. كما أن تلك الضحالة الفكرية تدفع بعض الباحثين إلى آلية النقل المدججة من هنا وهناك دون إدراكهم للخلافات النظرية لهذا العمل أو ذلك. مما ساهم في إيجاد إعاقات معرفية تطبيقية لا تتفق في أغلب الأحيان مع ملاحظة الواقع ومشاهدته. وهذا يدل على قصور في البناء المفاهيمي لدى بعض الباحثين الذين يعتمدون على عمليات النقل دون مراعاة للخلفيات الثقافية أو دون ربط الفكر بسياقه الاجتماعي على حد قول (عمار وآخرون،1993: 291). وحتى نستطيع مواجهة الأفكار بكل وعي وبصيرة، فإن صدق أداة البحث يجب أن تعكس القرائن الثقافية نظرا لحساسية الأداة لتلك القرائن طبقا لما أكده (Bizzo ,N. 1996 :85, 87).

ولكي تتمكن من تحويل نتائج البحوث إلى واقع عملي تطبيقي فلا بد من إيجاد شبكة ربط بين أدوات جمع المعلومات في العلوم الإنسانية وبين البناءات النظرية المجردة المراد قياسها. على أساس أن البناء النظري هو عبارة عن الآلية الضمنية أو الأساسية التي يتم عن طريقها تفسير السلوك الفردي والاجتماعي الملاحظ. أو بمعنى آخر، هو عبارة عن ربط تفسير الدرجات بشبكة البناء النظري لتوضيح العلاقات بين المفاهيم المكونة لذلك البناء، على اعتبار أن صدق البنية أكثر أنواع الصدق أهمية للبحث العلمي (Maguine ,and Others,1994 ,111) ولعل هذا يتفق مع ما أكده (أسعد، 1988) من أن تحقيق الثبات يعد أمرا إجرائيا، أما تحقيق الصدق فأكثر من ذلك بكثير، حيث "أنه في جوهر العلم ويقوم في جوهر الفلسفة يكون صدق المعيار شديد الغوص في الفلسفة بسبب تغلغه بطبيعة الواقع، وبطبيعة الصفات المقاسة، وهذا يعني أنه إذا كانت العلاقة واضحة في ذهن الباحث بين المؤشرات الملاحظة والأفكار النظرية التي يفترض أن تمثلها تلك المؤشرات، فإن ذلك سيساهم في دقة بناء الأداة وتفسير الدرجات وتطبيقاتها التربوية أما إذا لم يستطع الباحث تحديد السمة أو الخاصية التي يريد قياسها، فإن مقياسه قد يقس أكثر من خاصية، وبالتالي تصبح النتائج وما عليها من تفسيرات وتطبيقات غير صادقة، لأن المؤشرات في الواقع لا تمثل تلك الخاصية. هذا الإجراء سيزيد بطبيعة الحال من انتشار الأخطاء المنتظمة في المقياس مما يؤدي إلى عدم الدقة في تفسير الدرجات واتخاذ القرارات. وقد تحدث (مرسي، 1989م:67) عن واقع البحث النفسي في العالم العربي وما يعانيه من وضع هزيل من حيث مصداقية أدوات القياس حيث نجد أنها تفتقر افتقارا شديدا لطرق تأويل وإسقاط الأرقام والدرجات المحصلة من تطبيقها في إطارها الكيفي وذلك بسبب غياب اطر ومقاربات نظرية تعالج وتفسر في خضمها هذه الدرجات.

### 3-2-1- التبريرات المقدمة لضرورة تبني اطر نظرية في استعمال أدوات القياس:

وعليه فإن قيام الباحث ببناء مقياس الالتزام السلوكي الصحي لدى ذوي الامراض المزمنة يجب ان ينطلق من هذه الانتقادات الموجهة الى ادوات القياس المستعملة في البحوث النفسية والتربوية التي تعتمد في مجملها على أدوات قياس تفتقر للأبنية النظرية وهذا ما يجعل منها مجرد اداة لجمع أرقام معينة ليس لها اي معنى في الحقل النفسي. وعليه قام الباحث بدراسة مسحية لكل الأطر النظرية والنماذج الموجودة في تفسير متغير السلوك الصحي والاختيار الأنسب منها وقد تم الاعتماد على نموذج **القناعة الصحية لـ Rosstock (1988)** في بناء المقياس وتفسير درجاته وتحديد الصفحة النفسية الخاصة به.

### 3-2-2- أسس اختيار الباحث للمقاربة النظرية:

إن اختيار الباحث لمقاربة نظرية في عملية استعمال أدوات القياس وتحديد صفحته النفسية ومعايير تفسير درجات المحصلة من تكميم متغير سلوكي دون مقاربات نظرية أخرى يتمحور أساسا على ثلاث عناصر أساسية:

#### أ- حداثة المقاربة النظرية:

ان اعتماد الباحث على مقاربة نظرية من بين النظريات المتوفرة لديه يعود بالدرجة الاولى على عدة اعتبارات من بينها حداثة حيث ان حداثة النظرية او المقاربة التي يتبناها الباحث نابع من أساس ان حداثة النظرية لها اتصال مباشر بالطريقة التي يتم بها قياس السلوك الانساني فكما كانت النظرية حديثة كلما كانت تقدم اخر واحدث التعريف والتفسيرات والتبريرات المقدمة للمتغير المراد قياسه، حيث ان التعاريف والتفسيرات التي تقدمها نظرية ما تتبنى الى حد كبير اخر ما توصل وما اتفق عليه الباحثين والعلماء فيما يخص قياس المتغيرات النفسية حيث ان ضبط الباحث لمتغير ما ينطلق أساسا من التعريف الذي تبناه الباحث في الإطار النظري والتي على أساسه يقدم التعريف الاجرائي، حيث ان الباحث عادة ما يحاول ضبط أكبر قدر ممكن من السلوكات والمؤشرات التي يفترض انها تقيس سمة او ومتغير معين. إذن حداثة النظرية لديه ارتباط وثيق بالتعريف النظري والتعريف الاجرائي المعتمد في قياس المتغير السلوكي، حيث انه كلما كانت النظرية حديثة قدمت لنا تعريف نظري أوسع واشمل والذي على أساسه يمكن تقديم تعريف اجرائي ضمن هذا التعريف النظري.

#### ب- التقارب الثقافي:

ان لجوء الباحثون الى تبني اطر ومقاربات ونظرية دون تقديم تبريرات حول مدى صلاحية هذه المقاربة في تماشيها مع خصوصية المجتمع المدروس من طرف الباحث، وعلى هذا الأساس وجب على الباحثين اثناء اختيار الأطر النظرية أخذ بعين الاعتبار الجانب الثقافي للمجتمع المدروس وفق للمجتمع المتبني من طرف النظرية بالرغم على ان مختلف الآراء والتبريرات المقدمة تقول ان النظرية صالحة لكل الثقافات، هذا لا يعني ان استعمالها لا يعطي نسبة من الانحياز في عملية القياس في بيئة مغايرة، وعليه وجب على الباحثين والمنظرين ان يقدموا لنا تفسيرات وتبريرات تبين لنا ان المقاربة التي يتبناها الباحث تتماشى مع خصوصية الفرد الجزائري من حيث العمل الثقافي والبيئي بالاضافة الى العادات والتقاليد.

#### ت- تقاطع وتقارب التعريف الاجرائي/ مع تعريف النظري

عادة ما تقدم النظريات تعريفات نظرية للمتغيرات السلوكية التي تتضمنها وهذه التعاريف المقدمة من قبل رواد هذه النظرية دائما ما تتأثر بخصوصية الباحث وبيئته الثقافية، وان اختيار الباحث لمقاربة نظرية معينة تجبره على الاعتماد على التعاريف النظرية المقدمة ضمن هذه النظرية في التنظير للمتغير المراد قياسه، وعلى هذا الأساس يجد الباحث نفسه أمام حتمية اجراء متغير دراسته والمراد قياسه ضمن هذا التعريف النظري، وعليه يستحسن من الباحثين اختيار تعاريف نظرية تقدم له حلول ومجال يمكن له

ان يحدد في إطاره أهم المؤشرات السلوكية التي تتوفر في مجتمع دراسته، وبأكثر إطرء وتفصيل يمكن القول أن وصول الباحث الى تعريف شامل لمتغير المراد قياسه انطلاقاً من مجتمع دراسته، يتجلى في فكرة أن المحاور الكبرى للمؤشرات السلوكية المستنبطة من الميدان يجب ان يتبناها التعريف النظري.

### 3-3- أجرات المتغيرات السلوكية وأهميتها في عملية القياس

يعتبر هذا العنصر أحد أركان البحث المهمة في قياس المتغيرات السلوكية لما يقدمه من تصور مهم حول قدرة الباحث في الربط المقاربة النظرية التي اعتمدها في بناء أداة القياس مع الطريقة التي يريد بها قياس المتغير السلوكي، إذ ان مجمل التفسيرات النظرية والتعريفات التي تقدمها النظرية يجب ان تبرز بصورة أو بأخرى مع المؤشرات السلوكية الموجودة لدى مجتمع الدراسة الذي يريد الباحث ان يستخرج منه أهم المؤشرات والسلوكيات التي تكون أداة القياس.

إن لجوء الباحث الى عملية قياس أي متغير نفسي عند فئة معينة من الاشخاص ينطلق من فكرة إمكانية ملاحظته وقياسه وطريقة تحديد مؤشرات وهذا ما يعرف بأجراً المتغير او بالتعريف الاجرائي والذي يشير الى تحديد مؤشرات المتغير القابلة للقياس والملاحظة في موقف معين وانطلاقاً من هذه الفكرة وخلال قيام أي باحث بالدراسة الاستطلاعية وبعد اخذ صورة شاملة حول المتغير المراد قياسه لدى فئة معينة من الافراد في المجتمع على ارض الواقع والتعرف على أهم السلوكيات التي يتبناها الباحث ويعتبرها تمثل عينة من المؤشرات التي تحدد وتشكل المتغير المراد قياسه.

### 3-4- التأويل والإسقاط في العملية الراجعة في عملية تقدير الصلاحية.

يقصد بتقدير صلاحية أدوات القياس إمكانية إيجاد شبكة ربط بين أدوات جمع المعلومات في العلوم الإنسانية وبين البناءات النظرية المجردة المراد قياسها. على أساس أن البناء النظري هو عبارة عن الآلية الضمنية أو الأساسية التي يتم عن طريقها تفسير السلوك الفردي والاجتماعي الملاحظ. أو بمعنى آخر، هو عبارة عن ربط تفسير الدرجات بشبكة البناء النظري لتوضيح العلاقات بين المفاهيم المكونة لذلك البناء، على اعتبار أن صدق البنية أو المفهوم او التكوين الفرضي أكثر أنواع الصدق أهمية للبحث العلمي (Maguine, and Others, 1994, 111) ولعل هذا يتفق مع ما أكده (أسعد، 1988) من أن تحقيق الثبات يعد أمراً إجرائياً، أما تحقيق الصدق فأكثر من ذلك بكثير، حيث " أنه في جوهر العلم ويقوم في جوهر الفلسفة يكون صدق المعيار شديد الغوص في الفلسفة بسبب تغلغله بطبيعة الواقع، وبطبيعة الصفات المقاسة" وعلى هذا الأساس قام الباحث بتقدير مؤشرات الصدق والثبات في المقياس.

انطلاقاً من هذه الفكرة وجب ان نطرح التساؤل التالي:

لماذا نقدر صلاحية أداة القياس؟ وهل الباحثين يفهمونها بالطريقة الصحيحة؟

#### أ- تقدير الثبات وأهميته النظرية في القياس السلوك:

يعد مفهوم الثبات من أهم خصائص الإختبارات النفسية بعد الصدق، لأن الصدق أكثر شمولية من الثبات، إلا أن هذا القول لا يعني الاستغناء عن الثبات اذا ما تحقق صدق الإختبار، وذلك لأننا لا نمتلك أدلة قاطعة على صدق الإختبار، لذا ينبغي تقدير الثبات فضلاً عن تقدير الصدق.

والثبات يعني التعرف على العلاقة بين الاستجابة الحقيقية للفرد التي ينبغي الوصول اليها وبين استجابة الفرد على الإختبار، كما يعني أيضاً الاتساق في النتائج والاستقرار، أي لو كررت عمليات قياس الفرد الواحد لأظهرت درجته شيئاً من الاستقرار، كما يعني الموضوعية، ويوفر معامل الثبات المؤشرات الاحصائية للظاهرة موضوعاً للبحث، والتي من خلالها نحكم على دقة الإختبار، فضلاً عن ما يزوده للباحث من معلومات أساسية للحكم على نوعية أسلوب استعمال الإختبار ومدى دقته واتساقه، ولاتصل هذه الدقة الى أن

يكون معامل الثبات مقاربا الى درجة مقدارها (واحد) لأن اي إختبار نفسي ولا يمكن أن يصل درجة الثبات الى التمام بسبب عدم امكانية تجنب كل الاخطاء في عمليات القياس (Ebel,1972). هذا يعني أن الدرجة التي تشير الى ثبات الإختبار، لا تعبر عن الأداء الحقيقي للفرد، بل تمثل الأداء الحقيقي مضافا اليه الاخطاء على الدرجة. اي أن درجة الفرد على الإختبار تعبر عن التباين الحقيقي للفرد وتباين الخطأ، ولذلك يؤكد Guildford(1954) على ضرورة حساب ثبات الإختبار كي تحدد الدرجة الحقيقية أو التباين الحقيقي للإختبار، اذ أن معامل الثبات يوضح نسبة التباين الحقيقي في الدرجة المحسوبة على الإختبار (Guildford,1954).

تشير Anastasi (1976) الى أن مصدر الثبات هو الاتساق في الدرجات، التي يتم الحصول عليها من نفس الافراد اذا ما أعيد عليهم الإختبار نفسه في أوقات مختلفة، أو مع مجاميع مختلفة، وهذا المفهوم للثبات يركز على حساب خطأ القياس في عدة تطبيقات (Anastasi,1976). ويتفق Sax مع Anastasi في التأكيد على خطأ القياس حيث يرى أن درجة الفرد على الإختبار إنما هي الدرجة الحقيقية له، مضافا اليها درجة الخطأ، حيث تعني الدرجة الحقيقية متوسط افتراضي لعدد غير محدد من تطبيق الإختبار عند إلغاء التأثيرات المصاحبة عند التطبيق. تلك التأثيرات الناتجة عن الخبرات المتراكمة عندما يعاد تطبيق الإختبار عليهم. (Sax,1989) ويشير Sax ايضا الى أن خطأ القياس أو درجة الخطأ هي نتيجة الاختلاف بين الدرجة التي يحصل عليها الفرد على الإختبار (الدرجة الملاحظة والدرجة الحقيقية)، وعندما يكون خطأ القياس صفرا فإن الدرجة التي يحصل عليها الفرد على الإختبار تكون هي الدرجة الحقيقية، وعليه فإن الدرجة الملاحظة تساوي الدرجة الحقيقية. ولما كان من الصعوبة الوصول الى الدرجة الحقيقية بصورة مباشرة فإنه بالإمكان الوصول اليها عن طريق درجة الخطأ. حيث أن الانحراف المعياري لدرجة الخطأ يمكن الوصول اليه عن طريق الخطأ المعياري للقياس (Sax,1989) ويشار الى الدرجة الحقيقية بالتباين الحقيقي ودرجة الخطأ بتباين الخطأ، وعلى العموم يمكن الوصول الى ثبات الإختبار على أنه الارتباط بين الإختبار ونفسه (فرج، 1980). بما ان خاصية الثبات تدل الباحث على مصادر الخطأ الموجودة في عملية القياس فيمكن القول أن أهمية الثبات بارزة في كل إختبارات النفسية ومن المؤشرات التي توضح تلك الأهمية:

- 1- أن الثبات ضروري: ولكنه ليس الحالة التي تحدد دقة الإختبار. ونوعيته حيث قد تكون تلك الدرجات العالية فيه تقيس شيئا اخر لا علاقة له بالظاهرة المراد قياسها . اما اذا كانت درجة الثبات واطئة فهذا يعني أن الإختبار قد فشل في قياس الظاهرة أو أن هناك خلافا.
- 2- أن الإختبار أو الإختبار هو مجموعة من الفقرات، لإثبات له بحد ذاته، وأن الثبات لا يظهر الا حين يطبق الإختبار على عينة الافراد.
- 3- أن الفروق بين درجات الفرد اذا ما كانت قليلة قياسا الى الفروق بين درجات الافراد الاخرين فإن الإختبار يتجه الى إعطاء ثبات عال، اما اذا كانت تلك الفروق بين درجات الفرد ذات صلة كبيرة بالفروق بين الافراد فإن الثبات سيكون واطئ (Ebel,1972).

وعلى العموم فإن الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات يتوقف على الهدف من القياس وعلى مستوى الدقة المراد تحقيقه، ولا توجد معايير مطلقة متفق عليها لتقويم ثبات الإختبارات، إلا أن Kelley قد توصل بناء على افتراضات احصائية معينة الى حدود دنيا لتقويم معاملات الثبات لبعض اهداف القياس فإذا كان الهدف تقويم مستوى الفرد، فيجب أن لا يقل معامل الثبات عن "0.94" اما اذا كان الهدف دراسة الفروق بين الصفات المختلفة (بروفيل) فيجب أن لا يقل الثبات عن "0.90" للمجموعات و"0.98" للأفراد، الا أن هذه القيم تعد مستويات مثالية قلما تتحقق عمليا وخاصة في إختبارات الشخصية (أبو علام، 1987) وهذا القول

فيه مغالاة كبيرة، حيث أن الإختبار يختلف باختلاف طبيعة الظاهرة ومدى ثباتها النسبي، ومن ثم فلا يمكن تحديد حدود دنيا لعدم تحديد ثبات الظاهرة كما هي على الطبيعة قياسا الى غيرها من الظواهر، فظاهرة القلق مثلا هي غير ظاهرة الثقة بالنفس أو الانجاز أو الدافعية . ومن ثم لا حدود دنيا مقبولة للثبات، وأن ما يلجا اليه بعض الباحثين من إختبار دلالة معامل الثبات لا معنى له، لأن معامل الثبات هو ليس معامل الارتباط، مع أن معامل الارتباط يستعمل للوصول الى معامل الثبات، وأن الطريقة الصحيحة لإختبار معامل الثبات هو موازنته بالدراسات السابقة التي تناولت نفس الظاهرة، أو أن نربع معامل الثبات فإذا ظهر أنه اكثر من 0.50 فيمكن أن يكون ذلك مؤشرا على الثبات يمكن الركون اليه في غياب الدراسات السابقة.

اما فيما يتعلق بالطرائق المتبعة للوصول الى معامل ثبات الإختبار فهي كما هو معروف، طريقة إعادة الإختبار وطريقة التجزئة النصفية وملحقاتها وطريقة الصور المتكافئة، وطريقة تحليل التباين وأنواعه بما فيها معامل الموضوعية بالنسبة للمصححين والممتحنين. (أبو علام، 1987)

### ب- تقدير الصدق وأهميته النظرية في القياس السلوك:

ان اعتماد الباحث الجزائري في دراسة السلوك الانساني وقياسه ومحاولة تقديره يجب ان ينطلق من فكرة ان ادوات القياس التي يجب ان يعتمد عليها تكون مبنية وفق لما تفرضه الخلفية النظرية، وهنا يجب التأكيد على ان عملية بناء ادوات القياس يجب ان يأخذ بعين الاعتبار خصوصية الفرد المستجيب لهذه الأداة فعلية تقدير الصدق في ادوات القياس ليست مجرد أرقام وإنما استنتاجات وبناءات نظرية واستنباطات لما يمكن ان تحققه اداة القياس في الكشف عن العوامل والمتغيرات الكامنة وراء السمة المراد قياسها، فعند اجراء النمذجة البنائية لأي متغير سلوكي ينطلق من فكرة ان وضع النموذج المفترض الذي يبين فيه طريقة تشكل مؤشرات المتغير المراد قياسه لا يمكن ان يحدث اذا لم تكن لدى الباحث خلفية نظرية معينة يتبناها في عملية تحديد نموذج معين لطريقة قياس المتغير، فعلمية مطابقة النموذج المفترض الذي قدمه الباحث عن متغير المراد قياسه ومدى مطابقته مع نتائج التحليل الرقمي ما هو الا صورة تبين مدة إسقاطات القالب الرقمي الناتج عن معالجات احصائية معقدة ضمن اطار او خلفية نظرية معينة تفسر هذه الأرقام من خصوصية مجموعة من الافراد.

ان عملية تقدير الصدق في أدوات القياس ما هي الا خطوة لتأكد الى اي مدى يمكن لهذه الادوات ان تحقق مبادئ النظرية او النموذج الذي بني في إطاره، حيث تشبعات البنود أو الفقرات على المتغيرات الكامنة التي برزت بعد عملية تقدير الصدق يعطينا صورة عن طريقة التي يمارس بها الفرد الجزائري السلوك المراد قياسه، وعلى هذا فان تقدير صدق ادوات القياس عن طريق النمذجة البنائية يمكن ان تعطي صورة واضحة للباحث عن ما اذا كان يقوم بتقدير وتكميم متغير ما بطريقة صحيحة، وانه يدرس متغير ضمن كيان واحد يتشكل من مجموعة من المتغيرات الكامنة التي تتجمع حولها مؤشرات هذا المتغير، وهنا يجب التأكيد على ان عملية استعمال ادوات القياس في تكميم السمات النفسية دون الرجوع الى الخلفية النظرية لهذه الأداة من جهة والى الخصوصية الثقافية للفرد الذي سوف يطبق عليه هذا المقياس يعطي نتائج مزيفة لا تفيد الباحث في تأصيل هذا المتغير ووضع في صورته الحقيقة عند مجموعة من الافراد، وبالتالي إعطاء وإصدار أحكام وقرارات يمكن تؤثر بشكل سلبي في عملية التشخيص والعلاج.

**خاتمة:**

إن حصول على أداة قياس صالحة للعمل بها في بيئة معينة يبني على عنصرين أساسيين يتطلب من الباحثين المرور عليها من أجل توفير أداة قياس تساعد في عمله، وذلك من خلال تكييف وتقنين وبناء وتصميم أدوات قياس مناسبة، إذ إن أدوات القياس ذات الخلفيات الثقافية المحلية تتماشى مع فلسفة المجتمع العربي، والملفت للانتباه في تناولات الباحثين نجد أن إستعمال هذه الإختبارات أصبح ينحصر على الإختبارات المترجمة والمقتنة سواء في البيئة العربية أو البيئة الجزائرية، دون الرجوع إلى عملية بناءها والمقاربات النظرية التي تبناها أصحاب هذه الأدوات في بناءها مما أعطى انطباع أن أغلبها يعطي إجابات مزيفة ومعظمها لا يتفق محتواها مع ثقافة المجتمع، كما أن المقاييس التي تم بناءها في البيئة المحلية غالباً ما تفتقد إلى التصور النظري أو المقاربة النظرية، وفي نفس الوقت تطبق على عينات متباينة ثقافياً واجتماعياً وعمرياً عن عينة البيئة الأصلية.

## المراجع:

- (1) رجاء أبو علام (1987)، القياس وتقويم التحصيل الدراسي، ط1، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الكويت.
- (2) أبو ناهية صلاح الدين (1997) الفروق بين الذكور والإناث في بعض سمات الشخصية لدى طلاب الجامعة"، مجلة التقويم والقياس النفسي والتربوي، العدد التاسع، غزة، فلسطين.
- (3) أحمد محمد عبد الخالق (1993) استخبارات الشخصية، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- (4) أحمد محمد عبد السلام (1960) القياس النفسي والتربوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر.
- (5) أحمد، محمد عبد السلام (1981). القياس النفسي والتربوي المجلد الأول. جمهورية مصر العربية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

- (6) بشير معمريّة (2007) القياس النفسي وتصميم أدواته للطلاب والباحثين في علم النفس والتربية، ط2، منشورات الحبر، الجزائر.
- (7) بدر محمد الأنصاري (2000) قياس الشخصية، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2000.
- 8) Shepard L.A (1993) Evaluating Test Validity, **Review of Research in Education, vol 19**, Edited By Landa Darling Hammond, Colombia Univ
- 9) Ebel R.L (1965) **Measuring Educational Achievement**, New Jersey Englewood Cliffs, Prentice- Hall, Inc.
- 10) Campbell D.P (1977) **Manual for the Strong-campbell Interest Inventory**, Stanford, calif, Stanford Unuversity Press.
- 11) Clauser B.E & Mazor K.M (1998) **Using Utatistical Procedures To Identify Diferentially Functioning Test Items**, Educational Measurement, Issues And Practice. DSM3R(1987).Manuel diagnostique des troubles mentaux .Paris Masson